

أوراق

كارنيغي

الإسلاميون
في السياسة:
ديناميكيات المشاركة

مارينا أوتاوي
وعمر وحمزاوي

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسل

برنامج كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 98 • ديسمبر/كانون الأول 2008

© 2008 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي - الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, DC 20036
هاتف: 202 - 483 - 7600
فاكس: 202 - 483 - 1840
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
شارع البرلمان 88
وسط بيروت . لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:
<http://www.carnegieendowment.org/program/arabic>
ثمة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية.
للحصول على نسخة أرسل طلبك عبر: pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى . تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها . نرحب بتعليقات القراء . يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر البريد الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

المؤلفان:

مارينا أوتاوي: من كبار الباحثين في برنامج الديمقراطية وحكم القانون ومديرة برنامج كارنيغي الشرق الأوسط . أحدث كتبها «وراء الواجهة: الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط» (تحرير بالتعاون مع جوليا شقير) ، نشر في العام 2008 .

عمرو حمزاوي: كبير الباحثين في مركز كارنيغي الشرق الأوسط في بيروت . يعد حمزاوي اختصاصياً مصرياً بارزاً في علم السياسة ، حيث سبق أن درّس في جامعة القاهرة والجامعة الحرة في برلين . يتميز حمزاوي بمعرفته العميقة بالحياة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وتفاصيل عمليات الإصلاح الجارية بها . ويركز في أبحاثه على الديناميكيات المتغيرة للمشاركة السياسية في العالم العربي ، ودور الحركات الإسلامية في الحياة السياسية العربية . من أحدث كتبه «حقوق الإنسان في العالم العربي: أصوات مستقلة» الذي شارك في تحريره أنطوني تشيس و صدر في العام 2006 .

المحتويات

3	ملخص
4	المقدمة
6	هل الأحزاب الإسلامية ملتزمة بالديمقراطية؟
6	الأحجية الأيديولوجية
10	المعضلات التكتيكية
13	تأثيرات المشاركة
14	المشاركة في ظل ظروف "طبيعية"
17	المشاركة في ظل ظروف "الحصار"
20	مشاركة الحركات المسلحة
21	نقاشات ما بعد المشاركة
24	صعود الإسلاميين - تساؤلات المستقبل
26	ملاحظات

ملخص

اكتسبت الأحزاب والحركات الإسلامية في البلدان العربية، والتي اختارت المشاركة في العملية السياسية القانونية كخيار استراتيجي، معترفة بذلك بشرعية الإطار الدستوري القائم، أهمية سياسية كبيرة. غير أن مشاركتها تطرح سؤالين أساسيين: هل هي حقاً ملتزمة بالديمقراطية؟ وهل سيكون لهذه المشاركة أثر إيجابي يجعلها تتخذ مواقف معتدلة ويدفعها إلى التركيز على برامج السياسة العامة أكثر من التركيز على النقاشات الأيديولوجية؟

تكشف تجربة مشاركة الأحزاب والحركات الإسلامية في المغرب والجزائر ومصر والأردن والبحرين واليمن، إضافة إلى الأحزاب المسلحة في لبنان وفلسطين، عن مشهد معقد. إذ أن التزام كل حركة إسلامية بالديمقراطية يتقرر في نهاية المطاف بناء على توازن القوى بين الإصلاحيين والمتشددين في القيادة والضغط التي تمارسها القواعد الشعبية. وبدوره فإن توازن القوى يتأثر بالأوضاع السياسية في البلد المعني، وقبل أي شيء بما إذا كان مسموحاً للأحزاب والحركات الإسلامية بالمشاركة في الحياة السياسية التعددية في صورة مستدامة.

المقدمة

تعتبر الأحزاب والحركات الإسلامية التي اتخذت خيارها الاستراتيجي بالمشاركة في العملية السياسية الشرعية في بلدانها، إلى جانب المؤسسات الحاكمة، أهم العناصر السياسية الفاعلة في البلدان العربية. هذه الأحزاب والحركات، التي سنشير إليها في بقية الورقة باسم "الإسلاميون المشاركون"، معقّدة إلى أبعد الحدود. إذ هي تخضع إلى تحولات دائمة بفعل صراعات القوى الداخلية والطريقة التي يسمح لها من خلالها بالمشاركة.

تستند الاستنتاجات في هذه الورقة في صورة أساسية إلى تفحص تجارب أحزاب المشاركة الإسلامية في المغرب والجزائر ومصر والأردن والبحرين والكويت واليمن. كما تناقش الورقة باقتضاب المشاركة السياسية من قبل الأحزاب الإسلامية المسلحة في لبنان وفلسطين. وباستثناء جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في البحرين، فإن كل الأحزاب والحركات الإسلامية تستمد أفكارها من جماعة الإخوان المسلمين وترتبط بها وإن بوثاق غير مُحكم. وهذا ليس وليد الصدفة، إذ أن الأحزاب التي لها جذور راسخة في فكر جماعة الإخوان المسلمين، خضعت على مر السنين إلى التحوّل الأيديولوجي الذي يبرر مشاركتها في الحياة السياسية الشرعية في بلدانها. فهي أقرّت، أولاً، شرعية الدول العربية الحديثة، ما يعني أنها تتخلى عن، أو على الأقل تؤجل إلى مستقبل غير محدد، هدف إقامة دولة إسلامية تمثّل جماعة، أو أمة، المسلمين كلها. وهي وافقت، ثانياً، على الفكرة أن المشاركة في الفضاء السياسي المتاح في بلدانها يمثّل وسيلة مقبولة للنضال من أجل تحقيق أهدافها. وهي أقرّت، ثالثاً، وإن بشيء من التردد والمقاومة من جانب الكثير منها، الفكرة بأنه في سبيل مشاركتها في الحياة السياسية يتعيّن عليها قبول حق مشاركة الأحزاب والحركات ذات الالتزامات والأهداف الأيديولوجية المختلفة. أما التنظيمات السنيّة التي لا تستمد أفكارها من جماعة الإخوان المسلمين فلم تخضع إلى تحوّل مماثل. وباستثناء الكويت والبحرين، بقيت الجماعات السلفية متحفظة على المشاركة السياسية، وركّزت بدل ذلك في صورة أساسية على الأنشطة الدعوية وإلى حد أقل على تقديم الخدمات الاجتماعية.

أسفرت المشاركة السياسية للأحزاب والحركات الإسلامية عن بروز همّين أساسيين في العالم العربي والغرب. الأول يتعلق في ما إذا كانت هذه الأحزاب والحركات الديمقراطية حقاً. والثاني في ما إذا كانت المشاركة نفسها ستفضي إلى ترسيخ التزام هذه الحركات بالمعايير والأساليب الديمقراطية. وبالطبع يمكن، لابل يجب، طرح التساؤلين السابقين في شأن أي حزب سياسي عربي آخر، بدءاً بالأحزاب الحاكمة، أو في شكل أعم، بأي حزب سياسي يدخل المعترك السياسي في البلدان التي تعتبر الديمقراطية فيها نظاماً سياسياً راسخاً. ويمكن حتى طرح السؤال حيال بعض الأحزاب في الديمقراطيات الراسخة. ومهما يكن الأمر، فإنه سؤال مهم يمكن طرحه على الإسلاميين الذين يثير قبولهم للديمقراطية لا مجرد قرارات استراتيجية يجب

اتخاذها بل أيضاً وأساساً مشكلات أيديولوجية محيرة .

إن الأسئلة المتعلقة بالتزام الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية بالديمقراطية وبتأثير تلك المشاركة عليهم مهمة أيضاً على وجه الخصوص لأن هذه الأحزاب والحركات تمثل عناصر سياسية فاعلة رئيسة في الحياة السياسية العربية في الوقت الراهن ، وستبقى كذلك في المدى المنظور . وهي تمثل ثقلًا لأن رسالتها تجد صدًى طيباً لدى السكان شديدي التدين والمحافظين اجتماعياً ، ولأنها قامت أيضاً وعلى مدى عقود بالاستثمار المتواصل في أعمال التنظيم وبناء القواعد بشكل يتجاوز كثيراً ما قامت به الحركات الليبرالية واليسارية المعارضة . علاوة على ذلك ، تتعزز البنى السياسية للإسلاميين بالمنظمات الدينية والخيرية ، كما بهيئات تقديم الخدمات الاجتماعية التي لعبت دوراً هاماً في إقامة ودعم شبكات الناشطين والأنصار الإسلاميين .

لقد تراكمت الأسئلة في شأن أوراق اعتماد الديمقراطية للإسلاميين المشاركين ، بسبب افتراض لا يستند إلى أساس عموماً بأن من المرجح أن تكتسح الأحزاب والحركات الإسلامية الانتخابات إذا ما سمح لها بالمشاركة بحرية . ووفقاً لوجهة النظر هذه ، فإن احتمال تحقيق انتصارات انتخابية يجعل هذه الأحزاب خطيرة حقاً ، لأنها قد تلغي النظام الديمقراطي وتفرض حكماً دينياً متى ما أصبحت في السلطة . هذه الفكرة لها رواج في العالم العربي ، كما يتم تسويقها بشكل متعمد من قبل الحكومات التي ترغب في احتواء الأحزاب والحركات الإسلامية وفي تعبئة المعارضة العلمانية إلى جانبها في مواجهتها . لكن الواقع أن نتائج الانتخابات توضح أن الإسلاميين الذين يشاركون في العملية السياسية أبعد ما يكونوا عن تحقيق انتصارات انتخابية ساحقة ، وهم يكافحون رهنأً للحفاظ على المكاسب المتواضعة التي حققوها سابقاً . فقد شهدت الانتخابات الأخيرة في المغرب والأردن والكويت خسارة الإسلاميين في المجالس التشريعية وبين قواعدهم ، ما أدى إلى إثارة نقاشات داخلية في صفوفهم في شأن كلفة ومزايا المشاركة في الانتخابات الشرعية . صحيح أن بعض الانتخابات التي نشير إليها هنا لم تكن حرة ، وأن الإسلاميين ربما حققوا نتائج أفضل على نحو ما في منافسة أكثر انفتاحاً ، إلا أن الاتجاه التراجعي الذي كشفت عنه الانتخابات الأخيرة لا يدعم الافتراض القائل أن الإسلاميين يستطيعون بسهولة تحقيق انتصارات انتخابية كاسحة .

كانت الجزائر البلد الوحيد الذي بدا فيه الإسلاميون مهيبين لتحقيق الفوز في الانتخابات لو سمح للعملية بأن تستمر في العام 1991 . كما كانت هناك حالة واحدة لانتصار إسلامي في انتخابات هي حالة حماس في فلسطين في العام 2006 . وقد جرت كلتا العمليتين الانتخابيتين في ظروف استثنائية ، إذ كانت الجزائر تخضع منذ الاستقلال في العام 1962 إلى هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يُعتبر فاسداً وعاجزاً عن تحقيق إنجازات ، فيما كانت قوى المعارضة الأخرى غارقة في حال من الفوضى . وبالتالي ، لم يكن أمام الناخبين المصممين على التخلّص من حزب جبهة التحرير من خيار سوى التصويت للجبهة الإسلامية للإنقاذ . وفي الانتخابات الفلسطينية العام 2006 ، فازت حركة حماس ، ولكن بشق النفس ، في مواجهة حزب حاكم هو الآخر فاسد وغير قادر على إصلاح نفسه ، وفي ظل غياب منافسين جادّين آخرين . وليس

ثمة دليل في هذه المرحلة على أنه في ظروف طبيعية، في المغرب والجزائر مثلاً، حيث توجد مروحة من الأحزاب السياسية الفاعلة ذات التوجهات المختلفة، يمكن للأحزاب الإسلامية نيل أغلبية استراتيجية أو تحقيق انتصارات كاسحة في الانتخابات.

◀ هل الأحزاب الإسلامية ملتزمة بالديمقراطية؟

أطنان من الورق سفحت حول مسألة ما إذا كان الإسلام يتوافق مع الديمقراطية. وهو سؤال عقيم لأن الإجابة عليه تعتمد على الكيفية التي تفسر بها المبادئ الأساسية للإسلام ومن قبل من. السؤال الحقيقي هو ما إذا كان يمكن للأحزاب والحركات التي تسمى نفسها إسلامية، وفي بعض الحالات تخوض حملاتها الانتخابية تحت شعار «الإسلام هو الحل»، أو «القرآن دستورنا»، قبول الديمقراطية في شكل كامل، إما أيديولوجياً أو استراتيجياً.

الأحجية الأيديولوجية

على المستوى الأيديولوجي ثمة توتر أساسي في الأحزاب والحركات الإسلامية بين الفكرة القائلة أن القانون يجب أن يستند إلى كلمة الله، بمعنى أن يلتزم بالشريعة، وبين الفكرة أن القوانين في النظام السياسي الديمقراطي تسن على أساس حكم الأغلبية من قبل برلمانات ينتخبها الناس بحرية. إذ لا يمكن لحزب أن يسمى نفسه إسلامياً الاحتفاظ بدعم الأنصار المسلمين له إن هو تخلى عن الشريعة كأساس للتشريع. وتتحايل معظم الدساتير العربية على هذه المسألة من خلال النص على أن الشريعة أحد مصادر التشريع بدل أن تكون المصدر الوحيد للتشريع. وفي الوقت نفسه لا يمكن لحزب أن يسمي نفسه ديمقراطياً ويجهد لايصال مرشحيه إلى البرلمان، (كما يضغط سوية مع أعضاء آخرين في المعارضة لإقامة نظام سياسي مفتوح)، من دون قبول منطق التعددية والاعتراف بحكم الأغلبية بوصفها قاعدة ملزمة. هذا التوتر بين الرويتين الإسلامية والديمقراطية لم يجد حلاً بشكل كامل من جانب أي حزب أو حركة إسلامية بعينها. والحصيلة هي أن الفكر السياسي للإسلاميين المشاركين في العملية السياسية يتضمن عدداً من المناطق الرمادية الغامضة، حيث يستمر صراع أيديولوجي وسياسي متواصل في داخل الأحزاب والحركات بين المتشددين، الذين يحاولون باستمرار توسيع المساحة المخصصة للشريعة في النظامين القانوني والقضائي لبلدانهم، وبين المعتدلين الذين يفضلون تفسيراً أكثر ليبرالية لما تعنيه الدولة القائمة على الشريعة.

إن الصراع بين التوجهات والتفسيرات حقيقي، وهذا ما يخلق صعوبة في الإجابة على السؤال عما إذا أي حزب أو حركة إسلامية ملتزمين بالديمقراطية. وما من شك في أن ثمة أفراداً في أوساط الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية، بمن فيهم أشخاص يحتلون مناصب قيادية

رفيعة، يُعتبر قبولهم للديمقراطية حقيقياً، ويرون ألا حاجة لأن يتصادم هذا القبول بالأفكار والمثُل الدينية. لكن لا شك أيضاً أن هذا لا ينطبق على كل قادة الأحزاب والحركات الإسلامية وأعضائها. إذ يعتمد التزام أي عنصر إسلامي فاعل بالديمقراطية أو بقاءه على هذا الالتزام، على نتيجة الصراعات الداخلية على السلطة، لأن كل عنصر يتأثر بعمق بالبيئة السياسية التي يعمل فيها الإسلاميون .

من جانب آخر، لا تؤيد الشواهد الفكرة القائلة أن اختيار المشاركة السياسية من قبل الأحزاب والحركات الإسلامية هو ببساطة حيلة أو خطة لاستغلال العملية الديمقراطية للوصول إلى مناصب السلطة ومن ثم إلغاء العملية الديمقراطية برمتها وفرض دولة دينية. وقد كان هذا، في جزء منه، التفكير السائد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر التي كانت خاضعة إلى سيطرة القيادة السلفية التي تعتبر الدولة الجزائرية الحديثة، لاحتوائها فقط، غير شرعية، ولم تخف نيتها إقامة دولة دينية بدلاً منها. لكن لا يبدو أن هذا كان حال حركة حماس التي شاركت في الانتخابات من دون أي أمل بالفوز، ولا حال حزب العدالة والتنمية في المغرب الذي ينافس بموجب قانون انتخابي يضمن عدم قدرة أي حزب على الفوز بأغلبية المقاعد، ولذا فهو يدرك تماماً أن مشاركته لا يمكن أن تؤدي إلى تغيير طبيعة الدولة. والحال أن حزب العدالة والتنمية، إلى جانب معظم الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية، إما أنه لم يختر قط أن يقيم دولة إسلامية، وأنه أسقطها كهدف في سياق المشاركة في الحياة السياسية الشرعية. ولا تكتفي الأحزاب والحركات الإسلامية بالمشاركة من دون افتراض قدرتها على الفوز وحسب، بل إن الكثير منها يحجم متعمداً عن طرح عدد كبير من المرشحين في الانتخابات القومية أو المحلية كي لا تشعر الحكومات بأنها مهددة.

على الصعيد الأيديولوجي، لا يرى الإسلاميون المشاركون في العملية السياسية غضاضة في قبول آليات الديمقراطية وانتخاب القادة والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية من قبل البرلمان والسلطة القضائية، وحتى في قبول فكرة إمكانية استبدال القادة في انتخابات جديدة. ويجدر بنا هنا أن نكرر القول أن الأحزاب والحركات الإسلامية المشاركة قبلت بحكم الأمر الواقع بشرعية الدولة - الأمة الحديثة. وهذه مسألة لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه في الغرب، إذ أن القبول بالدولة - الأمة الحديثة يضع حداً فاصلاً واضحاً بين الإسلاميين المشاركين وبين الجماعات الراديكالية. فالأخيرة لازالت تركز على المجتمع الإسلامي ككل، وتعتبر الدول الحديثة، وليس حكوماتها فقط، لا شرعية، وتريد إحياء الخلافة، من الناحية النظرية على الأقل.

والغريب أنه في الوقت الذي تحظى فيه تصريحات الراديكاليين في شأن إحياء الخلافة باهتمام كبير وتتسبب بقدر كبير من الاستنفار والقلق، رغم أن حظوظ حدوث ذلك تساوي حظوظ إحياء الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فإن ثمة ميلاً لتجاهل قبول الإسلاميين المشاركين الواسع للدولة - الأمة. لكن حتى الأحزاب والحركات الإسلامية المشاركة التي لا تشكك في الآليات السياسية للأنظمة الديمقراطية وفي شرعية الدولة - الأمة، تواجه مشكلات في القبول التام بكل

القيم المرتبطة بالديمقراطية في الغرب. وعلاوة على ذلك، حتى حين لا يناقش الإسلاميون المشاركون المبادئ الأساسية مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة، فإن تفسيراتهم تتسق مع ما كان شائعاً في الغرب في النصف الأول من القرن العشرين أكثر من اتساقها مع الآراء المعاصرة حالياً.

إن المشكلات الأكثر أهمية هي تلك المنبثقة من الصدام بين المبادئ الإسلامية وبين الديمقراطية، أكثر من الاتجاه الاجتماعي المحافظ للإسلاميين المشاركين في العملية السياسية. إذ لا تزال الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي تتخبط خصوصاً على صعيد فصل الدين عن السياسة، وحيال مكانة الشريعة في النظام القانوني. إنهم يقبلون فكرة التعددية السياسية، لكنهم ينازعون في شأن حدودها، كما أنهم لا يجادلون بأن مبدأ المواطنة الشاملة ضروري للديمقراطية، لكنهم في الممارسة العملية منقسمون بشأن المساواة بين المواطنين المسلمين وغير المسلمين وبين الرجل والمرأة.

إضافة إلى ذلك، يُبدي الإسلاميون المشاركون في العملية السياسية بعض الغموض غير النابع من شخصيتهم المزدوجة كحركات دينية-سياسية، بل من آرائهم في شأن السياسات في المنطقة. فهم يرفضون، مثلاً، استخدام العنف في العملية السياسية، لكنهم يجدون مشكلة في رفض مبدأ استخدام العنف حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية. وهذا ينطبق حتى على الإسلاميين غير المسلحين الذين لا يمكنهم استخدام العنف، حتى لو قرروا ذلك.

تُعد الطبيعة المزدوجة للإسلاميين المشاركين في العملية السياسية كعناصر دينية وسياسية فاعلة في آن، في لب النقاط الغامضة التي لا تزال ماثرة في الأفكار والقيم التي يعتقدون. إذ إن عليهم، بوصفهم عناصر دينية فاعلة، قبول سمو الشريعة على القوانين التي تسنها البرلمانات، كما أن عليهم الاستناد إلى الآراء الدينية في برامجهم الانتخابية وقوانينهم الخاصة بالسياسة العامة. وعليهم كعناصر سياسية فاعلة أن يتسموا بالمرونة. وتعتمد بعض الأحزاب والحركات إلى معالجة المشكلة من خلال استبدال فكرة الالتزام الصارم بالشريعة باشتراط أن تتوافق القوانين والسياسات مع مرجعية إسلامية. وهكذا يجادل حزب العدالة والتنمية في المغرب أن عليه قبول القوانين التي تتوافق مع المرجعية الإسلامية والتي تمت الموافقة عليها بصورة ديمقراطية، حتى وإن لم تكن تتطابق مع الشريعة بشكل صارم. وعلى هذا الأساس فقد وافق الحزب في العام 2004 على إصلاح قانون الأحوال الشخصية. هذه المرونة، التي تعتبر حاسمة لجهة قدرة الحزب على العمل كحزب طبيعي في البرلمان، لا يقبلها كل أنصاره بسهولة.

لاريب أن الاعتبارات السياسية والأيدولوجية تؤثر في الطريقة التي يتعامل بها الإسلاميون المشاركون مع التعارض المتأصل في هويتهم كعناصر سياسية ودينية فاعلة في آن. وتحاول معظم الأحزاب والحركات التغلب على المشكلة من خلال إقامة حزب سياسي منفصل عن الحركة الدينية، بحيث يمكن للحركة الدينية الاستمرار في التعامل مع القيم المطلقة، بينما يخرط الحزب في العالم البراغماتي للتسويات السياسية. وهكذا، وفي المغرب والجزائر والأردن

واليمن والبحرين والكويت، ثمة الآن أحزاب إسلامية (أو جمعيات سياسية في حالتي البحرين والكويت) منفصلة عن الحركات الدينية. وفي حالة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، لم يكن إنشاء حزب سياسي قط بديلاً واقعياً نظراً لرفض الحكومة المصرية المستمر إضفاء الشرعية على جماعة الإخوان التي لا تزال تعتبر تنظيمًا محظوراً.

إن الفصل بين العنصرين الديني والسياسي يساعد الأحزاب والحركات الإسلامية إلى حد ما، بيد أنه ليس كافياً لأن الحزب يمكن أن يخسر تأييد أعضاء الحركة الدينية إن هو انحرف بعيداً عن الشريعة. والأسوأ من ذلك هو أن ولاء الأعضاء يمكن أن يتحوّل إلى حركات دينية أخرى لم تلتوث أيديها بالمشاركة السياسية. وتعد هذه مشكلة خطيرة بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية في المغرب. فهو مرتبط بحركة تسمى التوحيد والإصلاح. وبوصفها حركة دينية فإن حركة التوحيد والإصلاح تتنافس مع حركة دينية أخرى هي العدل والإحسان التي يقدر أن لها قاعدة شعبية أوسع. وعلى الصعيد السياسي، لا يواجه حزب العدالة والتنمية أية منافسة، لأن الحركة الدينية المنافسة له، العدل والإحسان، لا تعترف بشرعية الدولة المغربية والملكية وتبقى بمنأى عن الحياة السياسية، كما أن الأحزاب الإسلامية الأخرى المشاركة، مثل حزب البديل الحضاري، هامشية في أفضل الأحوال. وتكمن معضلة حزب العدالة والتنمية في أنه إذا بقي قريباً من جذوره الإسلامية سيكون في وسعه الحفاظ على دعم أعضاء حركة التوحيد، وحتى الحصول على أصوات من أعضاء العدل، على الرغم من أن قيادة هذه الجماعة لا تشجع أعضاءها على المشاركة. لكن إذا ما انجرف حزب العدالة والتنمية بعيداً عن العقيدة لكسب الاحترام السياسي لدى جمهور أوسع وأبرم التسويات السياسية التي ينبغي على أي حزب ذي تمثيل برلماني القبول بها، فإنه لن يحصل على دعم من أعضاء حركة العدل. وفي الحقيقة فإنه قد يشهد تحوّل بعض أعضائه إلى حركات دينية تقاطع الحياة السياسية ولديها التزام أكبر بالمبادئ.

يُعتبر قبول التعددية السياسية مسألة أخرى لا تزال حتى الأحزاب والحركات الإسلامية المشاركة في العملية السياسية تتخبط بها. فحتى أواخر الثمانينيات، أيد الإسلاميون نموذجاً للسياسة والمجتمع مختلفاً عن النموذج الغربي ورفضوا فكرة الحقوق الفردية وشدّدوا على أولوية حقوق الجماعة. وعلى غرار كل الحركات التي تجعل اليد العليا للمجتمع على الفرد، رفضوا التعددية واقترحوا فكرة للسياسة والمجتمع تهدف إلى جعل تفسيرهم للإسلام ملزماً للجميع. وهكذا رفض العديدين في أوساط الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية شرعية القوى العلمانية وكانوا غير متسامحين إلى حد ما تجاه وجهات النظر المعارضة. لكن خلال التسعينيات، بدأت الحركات والأحزاب المشاركة تعيد النظر في موقفها وباشرت التواصل بالتدرج مع المعارضة العلمانية، لابل جرب بعضهم حظه في بناء تحالفات عابرة للأيديولوجيات ضد الأنظمة القمعية. كل ذلك عنى أن على الإسلاميين الاعتراف بشرعية العناصر العلمانية الفاعلة، وابتكار لغة خطاب أكثر تسامحاً إزاء الآراء العلمانية في السياسة والمجتمع. وفي إطار الموقف الجديد، قبل

الإسلاميون مصطلحات السياسة الديمقراطية بما فيها لغة التعددية. بيد أن المسألة لاتزال تعج بالتعقيدات، إذ يصعب على حزب أو حركة تقوم على أساس الدين الاعتراف بشرعية كل الآراء ووجهات النظر. وخلال العقدين الماضيين قطع الإسلاميون المشاركون شوطاً طويلاً في قبول تنوع الآراء في الساحة السياسية لكنهم لازالوا متأخرين عن الركب في مجال المسائل الأخلاقية والاجتماعية والثقافية. وهذه الصعوبة مألوفة في كل الأوضاع التي انخرطت فيها العناصر الفاعلة التي تعمل وفق رؤى أيديولوجية أو دينية واضحة في الأنظمة السياسية التعددية، كالأحزاب المسيحية الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية. ولا يتم عادة حل مسألة التعددية في شكل نهائي من الناحية النظرية بل يكون الحل عملياً، إلى حد ما، من خلال توازن القوى السياسية: فالأحزاب الأيديولوجية تقبل بالتعددية حين لا تكون قوية بما يكفي لفرض معتقداتها، لكنها تصبح أكثر تعصباً على الأرجح، حين تتمكن من فرض أسلوبها. وبالتالي لا يمكن الإجابة على السؤال الذي تم طرحه في بداية هذا القسم من الورقة - إذا ما كان الإسلاميون المشاركون في العملية السياسية ملتزمين بالديمقراطية حقاً - بنعم واضحة. لا شك أن الأحزاب والحركات السياسية التي اختارت المشاركة في العملية السياسية القانونية، ابتعدت كثيراً عن المواقف التي اتخذها معظم الإسلاميين في الماضي. ومع ذلك، فإن الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية لازالوا يجدون صعوبة في التوفيق بين العقائد الإسلامية الراسخة وبين الالتزام بالديمقراطية، بحيث يشاركون في الوقت الذي يظنون فيه أوفياء لجذورهم الإسلامية. كل الأحزاب والحركات المشاركة منقسمة حيال هذه المسائل. ووجود الانقسامات في صفوف القيادة، إضافة إلى الخوف من خسارة الأنصار لصالح تنظيمات إسلامية محافظة أخرى، يخلق المناطق الرمادية الغامضة في تفكير الإسلاميين الذين تمت الإشارة إليهم سابقاً. ونتيجة لذلك يبقى فكر الأحزاب والحركات الإسلامية المشاركة عائماً، اعتماداً على الأجنحة المختلفة المسيطرة. وبدوره فإن الصراع الداخلي على السلطة يتأثر بعوامل خارجية في مقدمها الظروف التي يشارك الإسلاميون في ظلها سياسياً في بلدانهم.

المعضلات التكتيكية

حتى الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي التي جابهت، بداية، المصاعب الأيديولوجية بشجاعة وقررت المشاركة في العملية السياسية القانونية، تجد نفسها مرغمة، ولأسباب تكتيكية، على إعادة النظر في التزامها في شكل دوري. فهي تعمل في بلدان لاتلتزم فيها الحكومة نفسها حقاً بالديمقراطية، لكنها تستخدم كل وسيلة ممكنة كي لاتفوز المعارضة. ولذا فإن على الإسلاميين المشاركين، على غرار كل أحزاب المعارضة الأخرى، أن تقرر ما إذا كانت ستشارك في الانتخابات حتى لو كان ميدان المنافسة منحرفاً في صورة متمعدمة، وعليها أن تقرر متى يصبح الانحراف كبيراً إلى درجة لاتعود معها المنافسة الانتخابية خياراً عملياً أو ذا جدوى. وتتفاقم المشكلة بالنسبة إلى الإسلاميين لأن الحكومات تخشاهم أكثر من خشيتها من

الخصوم الليبراليين واليساريين ، ما يضع في الغالب عقبات إضافية في طريقهم . ينطوي قرار المشاركة في انتخابات محددة على اعتبارات تكتيكية . إذ عبر المشاركة في ظل ظروف لا توفّر سوى الحصول على نتائج ضعيفة ، تخاطر الأحزاب والحركات الإسلامية بضعضة موقفها لأن النتائج ستقدمها على أنها قوى ضعيفة . كما تخاطر بتنفيذ الأنصار الذين يشككون أصلاً بالمشاركة بناء على حجج أيديولوجية والذين يجدون في العقبات التي تعترض سبيل تلك الأحزاب دليلاً إضافياً على أن المشاركة استراتيجية خاسرة . ومن جانب آخر ، فإن في مقدور الإسلاميين ، على الرغم من العقبات التي توضع في طريقهم ، التأكيد أنهم ملتزمون بالإجراءات والعمليات الديمقراطية حقاً ، وأنهم ليسوا مجرد ديمقراطيين مخلصين في أيام الرخاء وينخرطون في اللعبة فقط حين يمكنهم تحقيق الفوز . كما أن لرفض الإسلاميين المشاركة في انتخابات محددة تأثيراته المعقدة: فهو يطمئن الأنصار الذين ينتقدون المشاركة لكنه يربك الباقين وهو يجعل الأحزاب أو الحركات عرضة إلى إتهامات بأنها ليست ملتزمة حقاً بالديمقراطية . والحكومات على وجه الخصوص ميالة إلى توجيه مثل هذه الاتهامات . علاوة على ذلك ، مقاطعة الانتخابات تحكم على الإسلاميين بأنهم لا حول لهم ولا قوة: حزب تخلى عن العنف لكنه يرفض المشاركة في العملية السياسية ، وبالتالي لا يمتلك وسيلة لممارسة النفوذ السياسي المباشر .

يجسد مثال جبهة العمل الإسلامي في الأردن المعضلات التي تواجه الأحزاب الإسلامية . فقد تشكلت الجبهة في العام 1992 استجابة لقانون أحزاب سياسية جديد أكثر ليبرالية ، ولهدف محدد هو المنافسة في انتخابات خريف العام 1993 . وقد سارع الملك الراحل حسين إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية من خلال تعديل قانون الانتخابات لصالح العنصر القبلي المحافظ ، ما وضع جبهة العمل الإسلامي في موقف ضعيف . وفي العام 1997 ، انضمت جبهة العمل الإسلامي إلى أحزاب المعارضة الأخرى للمطالبة بإحداث تغيير في قانون الانتخابات ، وهي هدّدت بمقاطعة الانتخابات ما لم يتم تعديل القانون ونفذت التهديد حين لم يعدل القانون . وفي العام 2003 ، قلبت الجبهة موقفها مجدداً ، وأدركت أنها لن تحقق شيئاً إن هي اتخذت موقف المتفرج . لذا شاركت في الانتخابات على الرغم من أن ساحة المنافسة بقيت مشوهة . وفي العام 2007 ، وعندما واجهت موجة جديدة من القيود التي فرضتها الحكومة على مشاركتها في الانتخابات ، عمدت جبهة العمل الإسلامي إلى مقاطعة الانتخابات البلدية في تموز/يوليو قبل أن تقدم مرشحيها في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ، لكنها لم تفز إلا بستة مقاعد بعد أن كانت فازت بسبعة عشر مقعداً في العام 2003 .

جماعة الإخوان المسلمين في مصر واجهت معضلات مشابهة . لكن المشكلة تزداد تعقيداً في حالة الجماعة لأن القانون المصري يحظرها ، ولذا لا يمكنها المشاركة في الانتخابات كحركة ، بيد أن عليها إما التفاوض مع الأحزاب السياسية الشرعية وطرح مرشحيها تحت رايتها ، أو تقديم مرشحيها كمستقلين . الشواهد معبرة هنا . فقد شارك الإخوان المسلمون في انتخابات العام 1984

متحالفين مع حزب الوفد الليبرالي، وفازوا بستة مقاعد فقط. كما شاركوا في انتخابات العام 1987، كجزء من تحالف مع حزب العمل الاشتراكي، حيث انتخب 37 من أعضاء الجماعة لعضوية البرلمان. ردت الحكومة بسلسلة إضافية من الإجراءات القانونية المقيدة، ونتيجة لذلك قاطع الإخوان المسلمون في العام 1990 الانتخابات إلى جانب أحزاب المعارضة الأخرى. وفي العام 1995، غير الإخوان تكتيكاتهم من جديد بأن طرحوا مرشحين مستقلين. ومع أن الحكومة شنت حملة قوية على الجماعة، نجح الإخوان في إيصال عضو واحد إلى البرلمان. وفي العام 2000، شاركت جماعة الإخوان في الانتخابات من جديد وانتُخب سبعة عشر من أعضائها (خاضوا الانتخابات كمستقلين). وفي 2005، بذلت الجماعة جهوداً كثيفة وحقق انتصاراً كبيراً عندما فاز مرشحوها المستقلون بـ88 مقعداً، أو 20 في المئة من مجموع مقاعد مجلس الشعب المصري (المجلس الأدنى في البرلمان)، لتصبح أكبر كتلة معارضة خلال نصف قرن. لكن في انتخابات العام 2007 لمجلس الشورى (المجلس الأعلى في البرلمان)، التي شارك فيها الإخوان، استخدمت الحكومة الخائفة قبضتها القوية لمنع مرشحي جماعة الإخوان من الفوز بأية مقاعد. وفيما بعد، أي في الانتخابات البلدية لعام 2008، رفضت الحكومة تسجيل كل مرشحي جماعة الإخوان المسلمين تقريباً، كما أطلقت العنان لموجة من الاعتقالات. وقد دفع ذلك الجماعة إلى مقاطعة الانتخابات في اللحظة الأخيرة.

ثمة معضلة تكتيكية أخرى يواجهها الإسلاميون المشاركون تتعلق بعدد المرشحين الذين يجب أن يقدموهم لخوض الانتخابات. وعلى غرار كل الأحزاب، فإن الإسلاميين يرغبون في الفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد. وعلى الرغم من ذلك، وعلى عكس معظم الأحزاب، لا يمكنهم تحمّل الفوز بعدد كبير من المقاعد، ولا حتى تحمل الفوز بالانتخابات خشية أن تتخذ الحكومة إجراءً عنيفاً ضدهم. وقد قدمت الجزائر في العام 1991 وفلسطين في العام 2006، مثالين تحذيريين عما يمكن أن يحدث عندما يحقق الإسلاميون نجاحاً باهراً. فقد أدى الانتصار المتوقع للجهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر إلى إلغاء الانتخابات واستيلاء الجيش على السلطة. وفي فلسطين أدى انتصار حماس المفاجئ إلى سلسلة من ردود الأفعال ذات الأصداء السلبية، توجت بمواجهة مستمرة بين فتح وحماس. ونتيجة لذلك، أصبح الإسلاميون المشاركون حذرين تماماً ويحددون في شكل متعمد عدد المرشحين. وعلى سبيل المثال، قدمت جبهة العمل الإسلامي في الأردن 36 مرشحاً لـ80 مقعداً في البرلمان في العام 1993، و30 مرشحاً لـ110 مقاعد في العام 2003، و22 مرشحاً لـ110 مقاعد في العام 2007. وفي المغرب، قدم حزب العدالة والتنمية في العام 2002 مرشحين في أكثر من نصف الدوائر الانتخابية بقليل، قبل أن يقدم مرشحين في 94 دائرة انتخابية من أصل 95 في انتخابات العام 2007. وقُلصت جماعة الإخوان المسلمين المصرية في الانتخابات البرلمانية العام 2005 عدد مرشحيها أيضاً وقدمت مرشحين مستقلين في 144 من أصل 444 دائرة انتخابية. وفي انتخابات مجلس الشورى في العام 2007، خاض الإخوان المنافسة، لكنهم قدموا تسعة عشر مرشحاً لـ88 مقعداً. وليس واضحاً ما إذا كانت مثل

هذه القيود المفروضة ذاتياً من قبل الأحزاب والحركات الإسلامية، قادرة على تهدئة المخاوف من استيلاء إسلامي محتمل على السلطة. فخصومهم محنكون بما يكفي لالينظروا إلى العدد الإجمالي للمقاعد التي يفوز بها الإسلاميون فقط بل إلى النسبة المئوية للانتصارات في الدوائر الانتخابية التي طرحوا فيها مرشحين. ونتيجة لذلك، يمكن لضبط النفس أن يزيد من المخاوف بدل أن يهدئها، لأن الأحزاب والحركات التي تقدم عدداً محدوداً من المرشحين لأسباب واضحة، تختار الدوائر الانتخابية التي تمتلك فيها أفضل الفرص لتحقيق الفوز. ولذا ينتهي بهم الأمر إلى الفوز بنسبة أعلى بكثير من الدوائر مما لو نافسوا في الدوائر كلها. والحال أن ممارسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجماعة الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية لضبط النفس في الماضي، لم تمنع الحكومات في هذه الدول من زيادة العقبات أمام مشاركتها في الانتخابات اللاحقة. ونتيجة لذلك لم يقلص حزب العدالة والتنمية المغربي عدد مرشحيه في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في العام 2007، وقد قَدّم مرشحين في 94 دائرة انتخابية من أصل 95. ومع ذلك كانت مكاسبه محدودة، حيث لم يضيف سوى أربعة مقاعد إلى كتلته البرلمانية، ما رفع العدد الإجمالي إلى 46 مقارنة بـ 42 في برلمان 2002 - 2007.

◀ تأثيرات المشاركة

كانت ثمة تكهنات كثيرة بشأن تأثير مشاركة الأحزاب والحركات الإسلامية في العملية السياسية: هل سيجبرون على تليين مواقفهم فيصبحوا أقل أيديولوجية وأكثر براغماتية - (إقرأ أقل تديناً) إذا ما سمح لهم بالمشاركة؟ هل سيجبرون على قبول منطق التعددية السياسية، وبالتالي إقرار الحاجة إلى إقامة تحالفات عابرة للطيف الأيديولوجي وإلى التوصل لحلول وسط؟ أم أنهم، على العكس، سيصبحون نظريين ولا عمليين أكثر كي يطمئنوا ناخبهم المتطرفين بأنهم لم يخونوا معتقداتهم، وبأنهم يواصلون الالتزام بحقيقة الإسلام، حتى بعد دخول عالم التعددية السياسية؟

إن استعراضاً للأحزاب والحركات الإسلامية المشاركة في البلدان السبعة التي تشكل محور بحثنا تظهر وجود دليل على النتيجتين في أن. إذ تؤدي المشاركة في بعض البلدان إلى الاعتدال، فيما لا تؤدي إلى ذلك في البعض الآخر. علاوة على ذلك، يمكن للحركات في البلد نفسه التنقل بين المواقف الأكثر اعتدالاً والأكثر تشدداً. وتشفي الشواهد بأن الحصيلة تعتمد إلى حد كبير على البيئة السياسية وعلى الظروف التي يشارك الإسلاميون في ظلها. وباختصار، كلما كانت الظروف التي يشارك في ظلها عنصر إسلامي فاعل «طبيعية» كلما كان فوز الإصلاحيين بالزعامة أكثر ترجيحاً، فيصبح الحزب أو الحركة أكثر مرونة واستعداداً للتوصل إلى حلول وسط، ويركّز أكثر على القضايا التفصيلية التي تتخذ بموجبها البرلمانات القرارات وتصدر

في ضوءها القوانين، وعلى مسائل السياسة العامة المحددة بدل الأسئلة الكبرى ذات المضامين الأيديولوجية بعيدة المدى. ومع ذلك، فإن الوجه الآخر للعملة هو أن الأحزاب والحركات التي تظهر قدراً كبيراً من المرونة والبراغماتية، تصبح أكثر عرضة لخسارة الدعم في الانتخابات التالية، الأمر الذي يجعلها تغيّر مواقفها. وعلى أي حال، يرجح أن يرتد الإسلاميون الذين تعرقل الحكومة مشاركتهم على الدوام ويُلقى بقادتهم وأعضاء تنظيمهم في غياهب السجون، إلى مواقف متشددة ويواصلوا الانشغال بالمسائل الأيديولوجية الكبرى. أما مسألة مشاركة الأحزاب والحركات الإسلامية ذات الأجنحة المسلحة فهي تشكّل حالة مختلفة تماماً.

إن البيئة التي ينشط فيها الإسلاميون المشاركون مهمة جداً ليس لقدرتها على توفير حوافز أو نصب عوائق أمام المشاركة وحسب، بل أيضاً لأن معظم الأحزاب والحركات الإسلامية منقسمة تماماً على المستوى الداخلي. وهكذا فإن الظروف الخارجية تغيّر بسهولة توازن القوى الداخلي بين الجناحين الإصلاحية والمتشددة. فالتحوّل الداخلي الذي حدا بالكثير من الإسلاميين إلى اختيار المشاركة في الحياة السياسية الشرعية كاستراتيجية، لم يتم من دون صراع أو مناقشة. وفي أغلب الأحزاب والحركات الإسلامية المشاركة بقي جزء من القيادة متشككاً إزاء قيمة المشاركة، حيث كانوا يخشون من أن تؤدي بهم إلى تقديم تنازلات كبيرة وبذلك يضعفون هويتهم الدينية من دون تحقيق نتائج ملموسة. هذه الأصوات المتشككة تلوذ عادة بالصمت حين تكون الأحزاب والحركات الإسلامية ناجحة، حيث تؤدي الانتخابات إلى زيادة حضورها في البرلمان وتوسيع المجال أمام ممارسة نشاطاتها. ويكون للنتائج الضعيفة في الانتخابات أولزيادة وتيرة القمع الحكومي أثر معاكس، حيث تقوّي قبضة الذين يشككون في قيمة المشاركة. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير الأحداث الخارجية يمكن أن يكون كبيراً.

المشاركة في ظل ظروف «طبيعية»

لا تعني المشاركة في ظل أوضاع طبيعية في بيئة البلدان العربية المشاركة في أوضاع ديمقراطية. فالملوك يملكون ويحكمون. والرؤساء كما الملوك لا يمكن إزاحتهم، وهم ميالون في شكل متزايد إلى تأسيس سلالات حاكمة. وباستثناء الكويت، لا تمتلك البرلمانات في البلدان العربية سوى سلطات مراقبة محدودة. وحتى برلمان الكويت يخاطر بأن يتم حله في كل مرة يواجه فيها الأسرة الحاكمة. وفي بلدان كثيرة، يلعب المرشحون المستقلون الذين يديرون حملاتهم الانتخابية على أساس العلاقات الشخصية والقبلية، دوراً أكثر أهمية من دور الأحزاب والحركات السياسية بصرف النظر عن خلفيتهم الأيديولوجية. لذا فإن العمل في ظل أوضاع «طبيعية»، لا يعني العمل في ظل أوضاع ديمقراطية، بل في إطار الأوضاع نفسها التي تؤثر على كل عناصر المعارضة الفاعلة في ذلك البلد. وهو يعني العمل بعيداً عن خطر الاعتقال المستمر للقيادة والأعضاء، وتعطيل الشرطة للاجتماعات، والثقة بأن المرشحين المنتخبين سيحتلون مقاعدهم في البرلمان. وكلمة طبيعي تعني أن الحزب أو الحركة الإسلامية لن تتم معاقبتها فور

حصولها على نتائج جيدة ، وأنه سيسمح لها بالمشاركة في الانتخابات مستقبلاً . مثل هذه الظروف تتوفر في الوقت الراهن في المغرب والجزائر والكويت ، وإلى حد أقل في البحرين . يُعد المغرب البلد الذي يتوقّر على ظروف أكثر مواتية من غيره . فقد كانت مشاركة حزب العدالة والتنمية نتيجة تقاطع خيارات الإسلاميين والملك . وفي أوائل الثمانينيات ، شكّل جناح منشق عن حركة الشباب الإسلامي الراديكالية جماعة جديدة أطلق عليها في الأصل اسم الجماعة الإسلامية . ومنذ البداية كانت الجماعة تهدف إلى أن تصبح طرفاً مشاركاً معترفاً به وشرعياً في الحياة السياسية المغربية ، وهي مرّت بسلسلة متعاقبة من عمليات إعادة التنظيم وتغيير الاسم ، لكنها لم تنحرف قط عن هدف المشاركة السياسية . وفي العام 1997 سمح الملك الراحل الحسن الثاني ، الذي عقد النية على فتح النظام السياسي بما يكفي لتأمين عملية خلافة سلسة لابنه ، للإسلاميين بالاستيلاء على حزب موجود ضعيف والمشاركة في الانتخابات تحت ستاره ، وهو الحزب الذي أصبح يُعرف في نهاية المطاف باسم حزب العدالة والتنمية . مارس الحزب اللعبة بكفاءة ، وحرص على عدم إثارة خوف المؤسسة الحاكمة عبر الفوز بعدد كبير من المقاعد في البداية . ومن جانبه ، لم يتراجع الملك الجديد محمد السادس عن قرار والده السماح للإسلاميين بالمشاركة في العملية السياسية ، ومع ذلك سعى إلى إحتوائهم من خلال سن قانون انتخابات صُمم لمنع أي حزب من الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان . وفي الوقت نفسه ضمن الملك ، جنباً إلى جنب مع الأحزاب السياسية الليبرالية واليسارية ، ألا يتم ضم حزب العدالة والتنمية إلى الائتلاف الحاكم أوحتى التحالف مع أحزاب أخرى .

في البرلمان ، عمل حزب العدالة والتنمية كحزب سياسي عادي ، مركزاً على مسائل السياسة العامة من دون أي أجندة دينية واضحة . لابل هو صوتٌ لصالح قانون الأحوال الشخصية الجديد ، الذي لا يستند في شكل حصري إلى الشريعة ، بحجة أنه تمت مناقشته بصورة ديمقراطية وأن الحزب قَبِلَ بفكرة حكم الأغلبية . وعلى غرار الأحزاب الأخرى ، حاول الحزب حشد الدعم من أجل إصلاح دستوري وسياسي لزيادة سلطات الرقابة البرلمانية . بكلمات أخرى ، لعب الحزب دور المعارضة الموالية في نظام ديمقراطي ، وفي النهاية دفع ثمن ذلك . ففي الانتخابات البرلمانية في العام 2007 ، التي توقّع الحزب فيها الفوز بما لا يقل عن 70 مقعداً ، لم يتمكن من الفوز إلا بـ 46 مقعداً . وبينما حل الحزب في المركز الثاني ، فإنه حصل على عدد أقل من الأصوات من تلك التي حصدها في العام 2002 لأن الناخبين الذين خاب أملهم أحجموا عن التصويت . وهكذا ، في حالة حزب العدالة والتنمية ، ولدت المشاركة في الحياة السياسية الشرعية الاعتدال ، وهو اعتدال دفع الحزب ثمنه في شكل خسارة أصوات في الانتخابات .

كان لحركة مجتمع السلم في الجزائر تجربة مشابهة تماماً . فقد أصبح هذا الحزب الإسلامي الصغير نسبياً ، الذي قَبِلَ بالمشاركة والاعتدال في مناخ اختارت فيه أحزاب إسلامية عدة المقاومة العنيفة ، شريكاً في الائتلاف الحاكم بقيادة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة . وفي الجزائر فإن دخول حزب شريكاً في الائتلاف الحكومي ، يعني القبول بأن يكون آلة صغيرة جداً في ماكينة

يحكمها صراع على السلطة بين الرئيس والمؤسسة العسكرية - الأمنية. وفي انتخابات العام 1997، فازت حركة مجتمع السلم بـ 71 مقعداً، لكن الرقم انخفض إلى 38 في انتخابات العام 2003، حيث لم يكن لدى الحركة سوى القليل من الإنجازات مقابل مشاركتها في الحكومة. وقد استعادت الحركة عافيتها إلى حد ما في انتخابات العام 2007 حيث فازت بـ 52 مقعداً، لكنها ظلت دون مستوى نجاحها الأول. وعلى رغم الإخفاق فقد حافظ الحزب على موقف معتدل، لكنه فشل في تحقيق أي نجاح يستقطب به الناخبين.

في البحرين والكويت يزداد موقف الجمعيات السياسية الإسلامية المشاركة تعقيداً (لا توجد في أي من البلدين أحزاب رسمية) بسبب وجود جماعات دينية عديدة تجسد اتجاهات وأجندات مختلفة. ففي البحرين، وهي مملكة يحكمها السنّة، وفيها أغلبية شيعية، تعد جمعية الوفاق مجموعة معارضة تمثّل الشيعة، بينما الإخوان المسلمون السنّة منظمون في جماعات مختلفة تدعم أسرة آل خليفة الحاكمة. ولا تكمن القضية الرئيس في الحياة السياسية في البحرين في أسلمة الدولة بل في توزيع السلطة بين السنّة والشيعة. وفي هذا السياق فإن الطائفة الشيعية في وضع غير موات إلى حد كبير، على رغم أنها تشكّل الأغلبية. وتمثّل رد جمعية الوفاق على ذلك بالعمل من أجل التعايش والإصلاح التدريجي بدل المواجهة. وقد أسهمت قيادة الجماعة مراراً في نزع فتيل التوترات الطائفية وسعت إلى التعبير عن ولائها للدولة. وبالفعل فقد كانت المشاركة عامل اعتدال، بيد أن المكاسب المحدودة لمشاركة جمعية الوفاق في الحياة السياسية واستمرار التمييز ضد الطائفة الشيعية في البحرين، أسفر عن خسارة الجمعية لقاعدتها داخل الطائفة لصالح حركات تعتمد أكثر على المواجهة.

الوضع في الكويت مختلف إلى حد ما. فالإسلاميون في الكويت أكثر انقساماً. وتعد الحركة الدستورية الإسلامية أفضل الجماعات تنظيمياً، وهي جماعة مرتبطة بالإخوان المسلمين وذات مواقف أيديولوجية معتدلة. غير أن الحركات السلفية أيضاً، وهو وضع استثنائي، تشارك في العملية السياسية القانونية في الكويت، فيما هي ترفض القيام بذلك في بلدان أخرى. وعلى الرغم من رغبتهم بالمشاركة، يتخذ السلفيون مواقف متصلة من المسائل الأخلاقية والاجتماعية ولديهم مشروع واضح لتوسيع المساحة التي يقرها الدين في المجتمع. فقد كان السلفيون رأس حربة في المعركة الطويلة لمنع المرأة حق التصويت، وطالبوا بإعادة الفصل بين الجنسين في الجامعات وحصلوا على مرادهم. كما خاضوا معركة ضد الأسلوب الحديث في ارتداء الملابس وأساليب الحياة الغربية التي يفضلها الشباب، وفي سياق ذلك، مارسوا الكثير من الضغوط على الحركة الدستورية الإسلامية كي تتبنى مواقف اجتماعية محافظة. وبينما لا يوجد دليل في هذه المرحلة على أن الحركة الدستورية الإسلامية تعيد التفكير بالتزامها بالمواقف السياسية المعتدلة، إلا أنه من الواضح أيضاً أن التنافس مع الجماعات السلفية تدفع الحركة باتجاه مواقف محافظة على الصعيد الاجتماعي.

يبدو، تبعاً لذلك، أن المشاركة في ظل ظروف طبيعية، تقوّي عزيمة الإسلاميين على أن

يكونوا جزءاً من العملية السياسية القانونية في بلدانهم. كما ترغب المشاركة الأحزاب والحركات الإسلامية على تقليص التركيز على المسائل الأيديولوجية والتركيز أكثر على التحديات العملية المتمثلة بالحفاظ على جمهور ناخبهم. وعندما يصبحون في البرلمان، يرغم الإسلاميون على التركيز على المسائل التي ينشغل بها البرلمانون عادة. وفي بلد كالكويت، حيث تتمحور الحياة البرلمانية حول المسائل الأخلاقية والاجتماعية والعلاقات مع الأسرة الحاكمة، فإن هذا هو ما يركز عليه الإسلاميون أيضاً. وفي المغرب والجزائر، حيث تحاول كل الأحزاب تقديم بعض المبادرات بشأن المسائل الاقتصادية والتعليم والفقير، أو الإصلاح السياسي، يركز الإسلاميون المشاركون على تلك المسائل أيضاً. وبمعنى آخر، فإن الظروف الطبيعية، أو ما يمكن اعتباره طبيعياً في هذه البلدان، يرغم الإسلاميين على التركيز على المسائل التي تستغرق بقية الطبقة السياسية، فيما تلعب الأيديولوجيا دوراً ثانوياً.

المشاركة في ظل ظروف «الحصار»

واجه الإسلاميون المشاركون في مصر والأردن واليمن أوضاعاً صعبة على وجه الخصوص. ففي مصر والأردن، حيث يمثلون حقاً قوة المعارضة الوحيدة المنظمة، كان الإسلاميون هدفاً متعمداً للقمع الحكومي. وفي اليمن، وقع حزب التجمع اليمني للإصلاح في شرك انهيار الدولة، حيث بدأت الانقسامات القديمة بين الشمال والجنوب، والانقسامات القبلية، والاقتصاد المترنح بسبب تنامي نقص الغذاء والماء، تُهدد بزعة هذه الدولة الهشة. توفر جماعة الإخوان المسلمين المصرية حالة مثيرة للاهتمام بوجه خاص، حول كيف يمكن للمشاركة المواربة أن تؤدي إلى انكفاء أيديولوجي. وكما تمت الإشارة سابقاً، فقد تأثرت قيادة الإخوان في بداية العقد الحالي بآراء الإصلاحيين الذين دفعوا باتجاه تبني تفسير ليبرالي في شأن كل المسائل التي عرّفناها بوصفها تشكل المنطقة الرمادية في تفكير الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية. وفي انتخابات العام 2005، بدا أن استراتيجية المشاركة في الحياة السياسية الشرعية التي تبناها الإصلاحيون توتّي ثمارها عندما حصد الإخوان 20 في المئة من مقاعد البرلمان، على الرغم من أن الجماعة ظلت تنظيمياً محظوراً. وكانت هذه أكبر كتلة معارضة تتواجد في البرلمان المصري منذ العام 1952. وقد رأى نظام مبارك أنها تشكل خطراً على سلطته، خصوصاً في وقت حرج كانت فيه البلاد تتحرك بشكل حتمي نحو خلافة الرئيس. وقد حرص النظام على منع الإخوان المسلمين من تحقيق نجاحات مماثلة في المستقبل فاستخدم جهازه الأمني القوي لشن حملة منظمة من الاعتقالات ضد أعضاء الإخوان وممولي الحركة. كما اقترح عدداً من التعديلات الدستورية التي صممت لجعل مشاركة الإخوان أكثر صعوبة. وفي الانتخابات البلدية للعام 2008، مضى النظام في حملته أكثر، من خلال رفض كل مرشحي الإخوان المسلمين، إلى أن قررت الحركة مقاطعة الانتخابات احتجاجاً على ذلك. أدت المضاعفات غير المقصودة لمحاولات الحكومة قمع حركة الإخوان المسلمين إلى تغيير

ميزان القوى الداخلي في الحركة. فقد أضعفت الإصلاحيين وزادت من نفوذ المتشددين. لكن الإخوان لم يخلوا عن فكرة المشاركة، بل على العكس، عملوا على وضع مسودة برنامج للحزب السياسي الذي يطمحون لتشكيله على غرار ما قام به الإسلاميون في المغرب والأردن الذين أنشأوا ذراعاً سياسية منفصلة عن الحركة الدينية. بيد أن مسودة البرنامج التي كشف النقاب عنها في صيف العام 2007، بيّنت أن الإخوان ينكفئون إلى مواقفهم السابقة. كان في المسودة عنصران موحيان بشكل خاص، الأول هو محاولة حركة الإخوان إيضاح كيفية تطبيق هدفها المعلن في ضمان أن تتوافق كل القوانين مع الشريعة. وسبق أن تعرّض الإخوان في أحيان كثيرة إلى الضغط بغية توضيح هذه النقطة. وتمثلت الإجابة التي قدمتها مسودة البرنامج في الدعوة إلى تشكيل مجلس من علماء الدين يتم انتخابه من قبل كل علماء الدين في البلاد، وتكون له سلطة ملزمة للحكم على مدى انسجام القوانين والأعمال التنفيذية مع الشريعة. وقد تسبّب اقتراح تقديم مجلس ينتخب من قبل علماء الدين فقط وتكون له سلطة فوق سلطة البرلمان المنتخب في الاقتراح العام، في إثارة عاصفة داخل حركة الإخوان المسلمين، إذ صُدم الإصلاحيون وأعرب الكثيرون منهم عن اعتقادهم بأن الهيئة المقترحة المشكّلة من علماء الدين غير شرعية وستفضّل بعض تفسيرات الشريعة على البعض الآخر. وعلاوة على ذلك، أشار البعض إلى أن تشكيل مثل هذا المجلس لا يستند إلى أي موقف ثابت للإخوان.

العنصر الثاني المثير للجدل في مسودة البرنامج تمثّل في استثناء النساء وغير المسلمين من إمكانية أن يصبحوا حكماً، أي منعهم من شغل منصب الرئاسة ومناصب أخرى تنطوي على سلطة عليا. كانت تلك الفقرة انتصاراً للأيديولوجيا على البراغماتية. فقد كان الإخوان المسلمون مستعدين لإثارة جدل كبير لمنع شيء ما كان يرجح له ألا يتم بأي حال، نظراً للطبيعة المحافظة للمجتمع والحجم الضئيل نسبياً للأقلية القبطية، ناهيك عن الأقليات الدينية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، قال بعض الإخوان إن عملية الاستثناء كانت تستند إلى حجج قانونية عفا عليها الزمن وغير ضرورية، وتتسبب في ارتباك ضار على الصعيد السياسي⁽¹⁾.

كشفت الفقرتان في برنامج الحزب، الذي كان سيبدو غير استثنائي من دونهما، عن هيمنة جناح محافظ في القيادة، لكنهما واجهتا أيضاً مقاومة كبيرة. وأظهر ذلك أن الاتجاه الإصلاحي لا زال يحتفظ ببعض القوة. لابل راجت في الحقيقة تكهنات عدة خلال العام 2008 مفادها أنه سيتم إسقاط الفقرتين المثيرتين للجدل من البرنامج النهائي للحزب. ومع ذلك فإن مسودة برنامج الحزب تؤدي إلى استنتاج لا مفر منه مفاده أن المشاركة المقموعة تقوي شوكة المتشددين وتضعف الإصلاحيين. وتتعرّز هذه المحصلة كذلك من خلال الحقيقة أن حركة الإخوان انتخبت في حزيران/يونيو 2008 أعضاء جديداً في مكتبها المركزي (مكتب الإرشاد)، يعد معظمهم من المتشددين. وجاءت انتخابات مجلس الشورى في حركة الإخوان المسلمين الأردنية في آذار/مارس 2008 (الحركة الإسلامية التي تقف وراء جبهة العمل الإسلامي)، لتؤكد النموذج نفسه. ففي فترة تميزت بازدياد حدة التوتر ومواجهة الإجراءات القمعية، تم انتخاب المتشددين

ليحلوا مكان القادة الأكثر اعتدالاً في حركة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي . إن معظم الحركات الإسلامية منازرة بشكل بنوي ضد المعسكرين المعتدل والإصلاحي فيها ، وهو ما يفسر هامشية هذين المعسكرين وتأثيرهما المحدود . وعموماً فإن أغلبية كبيرة في التسلسل الهرمي وفي عضوية مثل هذه الحركات تنجذب نحو مواقف أكثر صلابة أو محافظة ، وغالباً ما تنفر من المناشدات لإبداء المرونة أو الإصلاح . فهم يعتبرون المرونة تنازلاً غير مقبول بناءً على مبادئ أصبحت مع مرور الوقت مطبوعة في الوعي الجماعي للإسلاميين بوصفها عقائد مطلقة لا تتغير . وحدها لحظات التحول السريع في البيئة السياسية عندما تقدم الفرص والتحديات الجديدة نفسها إلى الحركات الدينية ، هي القدرة على تغيير المكانة الهامشية للمعتدلين بحيث تمكّنهم من الاستحواذ على درجة من التكافؤ مع المتشددين . ولقد مر الأردن بمرحلة ممتدة من هذا الوضع بين عامي 1989 و2005 ، فيما شهدت مصر نافذة فرص مشابهة ، لكن قصيرة ، بين عامي 2004 و2005 . وفي كلتا الحالتين ، وسّع المعتدلون والإصلاحيون بشكل تدريجي نطاق تأثيرهم ، ونجحوا في ترجمة ذلك إلى سلسلة من السياسات والممارسات التي أعطت الأولوية للمشاركة في العملية السياسية وللوصول إلى الإجماع مع القوى السياسية في المجتمع .

لكن من سوء الحظ أن النظامين الأردني والمصري عاداً في العامين المنصرمين إلى انتهاج سياسات سلطوية وحملات أمنية ، بدا أنها تستهدف المعتدلين بقوة تعادل القوة التي واجهت بها المتشددين . وأدى القمع إلى إقناع أنصار الحركتين بأن المشاركة والحلول الوسط لم تؤد إلى أية نتيجة ، ما أسفر عن تعزيز قبضة المتشددين . بمعنى آخر ، يرتبط أفول نجم الإصلاحيين في حركتي الإخوان المسلمين في مصر والأردن بشكل كامل بالبيئة السياسية المقيدة في البلدين .

يفسر هذا السياق سبب مسارعة حركة الإخوان المسلمين في الأردن إلى رفض المشاركة في العملية السياسية بوصفها مضيعة للوقت ومحاولة لصرف انتباه الحركة عن تحقيق هدفها الحقيقي . وتزداد ديناميكيات المنافسة بين القادة المعتدلين والمتشددين في حركة الإخوان المسلمين الأردنية تعقيداً ، بسبب الصراع على النفوذ بين الفلسطينيين وأبناء شرق الأردن على تحديد أولويات الحركة : ترقية القضية الفلسطينية أم العمل من أجل التغيير السياسي والاجتماعي في الأردن . ومع ذلك ، وبقدر ما يتعلق الأمر بالمشاركة في العملية السياسية القانونية ، فإن الصراع الأيديولوجي في حركة الإخوان الأردنية مشابه للصراع في نظيرتها المصرية . فالمتشددون في كلا الحركتين متشككون في جدوى المشاركة السياسية ، كما أن القمع الحكومي يجعلهم أكثر تردداً في تبني مواقف تصالحية قد تنفّر قاعدتهم الشعبية ، فيما يواصل المعتدلون التشديد على الحاجة إلى المشاركة السياسية كوسيلة أساسية لتشجيع الإصلاح حتى لو كانت قواعد اللعبة غير عادلة والمردود ضعيفاً . وبالنتيجة ، يميل المتشددون في كلا الحركتين إلى التراجع بين رفض المشاركة السياسية وقبولها على مضض عندما تكون الظروف مواتية ، فيما يستمر المعتدلون في التمسك بمبدأ الانخراط غير المشروط في العملية السياسية القانونية ، غير أنهم لا يستطيعون جذب الحركة كلها إلى صفهم .

مشاركة الحركات المسلحة

الأحزاب والحركات الإسلامية المشاركة الأكثر تعقيداً هي تلك التي تحتفظ بجناح مسلح إلى جانب التنظيم السياسي. وتلعب مثل هذه الأحزاب والحركات دوراً مهماً حالياً في لبنان وفلسطين والعراق. وفي كل هذه الحالات الثلاث، تتم المشاركة السياسية في ظل ظروف غير مستقرة إلى حد كبير، وهو ما يفسر احتفاظ الأحزاب بجناح مسلح في المقام الأول. علاوة على ذلك، وجود الأجنحة المسلحة هذه، يجعل من عملية تطبيع الأوضاع أمراً بعيد الاحتمال، ما يخلق حلقة مفرغة. والنتيجة هي أن الأجنحة المسلحة التي أنشئت لمعالجة وضع شاذ - الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي لم يجل بعد، وحكم صدام حسين أولاً ومن ثم الاحتلال الأميركي - تتحول في نهاية المطاف إلى أدوات تستخدمها الأحزاب والحركات الإسلامية لزيادة نفوذها في الصراع الداخلي على السلطة. ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه في الأوضاع التي يحتفظ بها الإسلاميون بجناح مسلح، يقوم اللاعبون السياسيون غير الإسلاميين بالشيء نفسه. ففي فلسطين تمتلك حركة فتح أيضاً ميليشياتها، وفي العراق دخلت مجالس الصحوة (ميليشيات غير دينية سنية تم إنشاؤها في البداية لمحاربة تنظيم القاعدة) المعتزك السياسي. وفي لبنان شكّلت كل الجماعات السياسية في بعض الأوقات تنظيمات مسلحة. وعلى أية حال سيركز هذا البحث على حزب الله وحماس.

حزب الله وحماس حركتان إسلاميتان، وتشاركان في العملية السياسية في بلديهما، على الأقل حين تكون ثمة عملية من هذا النوع. ومع ذلك فإن الحركتين تعملان وفق أجندة سياسية أكثر منها دينية. إسرائيل تشكل لب المشكلة بالنسبة إلى حركة حماس، والإسلام ليس هو الحل بل استعادة السيطرة على فلسطين من إسرائيل. ولانعتزف الحركة بدولة إسرائيل، وهي تعتبر استخدام العنف أداة شرعية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي. ويرى حزب الله في إسرائيل كذلك، مبرراً رئيساً في وجود جناحه المسلح. وقد شكّل الحزب ليكون عنصر تمثيل للطائفة الشيعية اللبنانية، وتم تسليحه في الثمانينيات لإخراج الإسرائيليين من جنوب لبنان، لا لإعادة اللبنانيين إلى حظيرة الإسلام. ويستمر الحزب في تبرير وجود جناحه المسلح بالتأكيد على أن الإسرائيليين يحتلون منطقة تعرف باسم مزارع شبعا محاذية لمرتفعات الجولان، والتي تتفق سوريا ولبنان على أنها أرض لبنانية - وحتى حل المشكلة الفلسطينية.

لم تستخدم لاحركة حماس ولاحزب الله، إلى اليوم، أسلحتهما للتأثير في الانتخابات. فقد أكد كل المراقبين إن الانتخابات التي أجريت في فلسطين في كانون الثاني/يناير العام 2006، والتي خرجت حماس منها منتصرة، كانت نظيفة ولم تشهد أحداث عنف. والانتخابات في لبنان معقدة جداً كي يتم الحكم على حريتها ونزاهتها - تبدأ المشكلة من قانون الانتخابات نفسه - بيد أن حزب الله لم يستخدم العنف للحصول على الأصوات. ومع ذلك استخدمت الحركتان منذ ذلك الحين الأسلحة التي يفترض أنها مكرسة لـ «المقاومة» لخوض وكسب معارك سياسية في

البلدين . وفي حزيران/يونيو سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، ووصف الكثيرون في الغرب والعالم العربي ما قامت به بأنه انقلاب . وقد كان ذلك وصفاً محيراً، إلى حد ما، لأن حماس كانت تسيطر على حكومة تم تشكيلها بصورة شرعية على أساس الانتصار الذي حققته في الانتخابات وصفقة تقاسم السلطة التي أعقبت ذلك مع حركة فتح، في اتفاق مكة . وكان الرئيس محمود عباس هو الذي حل الحكومة في خطوة هي موضع شك من الناحية الدستورية . وسواء كان وصف ما حدث بأنه «انقلاب» أم لا، تبقى الحقيقة في أنه حين تم حل الحكومة أصبح سلاح حماس أداة سياسية في البلاد . وفي العام 2008، استخدم حزب الله سلاحه بشكل علني أيضاً لأهداف سياسية داخلية، وهو ما أعلن أنه لن يقوم به . في أيار/مايو 2008، دخل الحزب في استعراض قوة مع الحكومة، وسرعان ما أظهر تفوقه العسكري من خلال احتلال وسط بيروت ليعيد فيما بعد الأبنية والساحات العامة التي استولى عليها إلى الجيش اللبناني . وأتاحت المواجهة، التي أعقبتها مفاوضات جرت في الدوحة بوساطة عربية ودولية، لحزب الله وحلفائه الحصول على ثلث المناصب الوزارية زائد واحد، وبالنتيجة على سلطة حق النقض (الفيتو) في شأن القرارات الكبرى في حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت حديثاً .

تظهر حالتا لبنان وفلسطين أن وجود جناح مسلح في حزب أو حركة إسلامية في ظروف غير مستقرة، يصبح بشكل حتمي أداة سياسية داخلية . ويصح ذلك حتى لو كان الحزب أو الحركة ملتزمة باللاعنف في العملية السياسية الداخلية، وتزعم أن السلاح موجه إلى عدو خارجي . ومهما يكن سبب وجود الميليشيات، فإن هذا الوجود يؤثر في توازن القوى في البلاد ويضمن هذا بدوره أنه لن تكون هناك عملية سياسية طبيعية ويعيق أي عملية اعتدال . والسؤال هو ما إذا كان إشراك هذه الحركات المستمر في العملية السياسية سيشجعها على التخلي عن أجنحتها المسلحة بشكل تدريجي . لكن في هذا السياق، لا تبدو تجربتنا حماس وحزب الله واعدتين كثيراً، لكنهما تظهران أن استبعاد هؤلاء الإسلاميين المسلحين من العملية السياسية لا يمثل خياراً واقعياً أيضاً نظراً إلى التأييد الهائل الذي يتمتعون به على المستوى الشعبي . ويبدو أن الحل الوسط الوحيد هو أن تطوّر البلدان المعنية أطراً دستورية قوية قادرة على ضمان ألا يحصل أي لاعب أو مجموعة لاعبين سياسيين على سلطة كافية للهيمنة على النظام .

نقاشات ما بعد المشاركة

باستثناء الحركات المسلحة، لا يمتلك الإسلاميون، مرهوبو الجانب، المشاركون في العملية السياسية، سوى تأثير محدود على بلدانهم . وبينما يُعتبرون في كل مكان العنصر المكوّن الأقوى في المعارضة الضعيفة، فقد ناضلوا من أجل ممارسة بعض النفوذ السياسي، وفي نهاية المطاف كان لهم رأي متواضع في صياغة السياسات الجديدة . ويقود هذا الواقع، بالنسبة إلى الكثير من الأحزاب الإسلامية المشاركة، إلى أزمة من نوع ما أو إلى نقاش فعلي على الأقل . وقد قام الإسلاميون بإدخال تغييرات أيديولوجية على مواقفهم وابتروا تسويات مهمة . ولا ينبغي

لاستمرار وجود المناطق الرمادية أن يحجب أهمية التحول الأيديولوجي الذي اختاروه. كما استثمر الإسلاميون كثيراً في إقامة هياكلهم التنظيمية وتعزيزها، لكن النتائج كانت محدودة. والأهم من ذلك هو أن الأحزاب التي رأت نفسها كقوة صاعدة، قبل أربع أو خمس سنوات، بدأت الآن توطن نفسها على ضعف نتائجها في الانتخابات وعلى الصراع المستمر على النفوذ. كان الإسلاميون يأملون بأن يتمكنوا، من خلال المشاركة، من اختراق عوائق التعددية السياسية المقيدة، وجلبوا الإصلاح الحقيقي، وإعادة توزيع السلطة بين المؤسسات الحاكمة والحركات المعارضة، لكنهم فشلوا في ذلك. وقد ضغطوا من أجل إجراء تعديلات دستورية وتشريعية تهدف إلى زيادة سلطات البرلمانات في مواجهة السلطة التنفيذية، وإقامة أنظمة كبح وموازنة فعالة، لكنهم فشلوا في هذا المسعى أيضاً. وسعى البعض، على غير طائل أيضاً، إلى التغلب على تاريخ من الصراع مع النخب العلمانية، وتشكيل تحالفات مرنة عبر ألوان الطيف الأيديولوجي، فيما بقي آخرون أسرى مقاربات أيديولوجية للحياة السياسية لا ترى إلا الأبيض والأسود، والخير في مواجهة الشر.

أراد الإسلاميون المشاركون أيضاً توسيع نطاق الدين في الفضاء العام وإقامة رابط بين أسلمة المجتمع وبين مشاركتهم السياسية. وكانت نتيجة ذلك أن قطعت المؤسسات الحاكمة علاقتها مع أنشطة الهداية والأعمال الخيرية التي تشكل العمود الفقري للدور الإسلامي الاجتماعي والدعامة الأساسية لقواعدهم الشعبية والانتخابية. كما أدى ذلك في الوقت نفسه إلى تعرضهم إلى هجمات من جانب إسلاميين أقل وداً إزاء المشاركة، اتهموهم فيها بالنفعية، مع تهمة ضمنية بأنه ضلوا عن الدين والشريعة الحقيقيين.

يضع المردود الضعيف للمشاركة السياسية الإسلاميين في مواجهة ثلاثة تحديات رئيسية، تتم مناقشتها في بعض أحزابهم وحركاتهم. وطبيعة التعاطي مع تلك التحديات ستحدد مسار الإسلاميين المشاركين في المستقبل. يتمثل التحدي الأول للإسلاميين المشاركين في صياغة آراء جديدة لإقناع قواعدهم الشعبية بأن المشاركة في الحياة السياسية تمثل استراتيجية لاغنى عنها على المدى الطويل، على الرغم من المردود الضعيف على المدى القصير. ويظهر تحليل مقابلات جديدة وتصريحات لقادة بارزين في الأحزاب والحركات الإسلامية، أنه يجري تطوير مجموعتين أساسيتين من الآراء تشدد المجموعة الأولى منها على قيمة المكاسب الناجمة عن المشاركة في الحياة السياسية الشرعية حتى وإن كانت في حدها الأدنى: فالنشاط البرلماني والتشريعي يتيح للإسلاميين مواجهة المناورات الحكومية، إلى حد ما، بالإضافة إلى الحفاظ على تماسك قاعدتهم الشعبية والإبقاء على قوتها الدافعة، من خلال الحديث بشكل علني ومنتظم عن مطالبهم. وتكشف المجموعة الثانية من الآراء عن أجندة أكثر طموحاً واندفاعاً: ينبغي على الإسلاميين أن يشاركوا كي يثبتوا أنهم لا عبون سياسيون مسؤولون وملتزمون بالمشاركة في الحياة السياسية الشرعية تحت كل الظروف، بما في ذلك التعرض إلى إخفاقات متوالية، وأنهم متفانون في دعم التغيير السلمي والإصلاح التدريجي. فمثل هذا الالتزام الواضح سيضع

حداً للانتقادات والشكوك التي تضمها المؤسسات الحاكمة وحركات المعارضة العلمانية تجاه دوافع الإسلاميين وخطتهم. وتميل حركات الإسلاميين التي تواجه أوضاعاً متقلبة، على غرار حركتي الإخوان المسلمين المصرية والأردنية مثلاً، إلى الرأي الذي يقول بقبول نتائج الحد الأدنى. أما الحركات التي تتمتع بعلاقة أكثر استرخاءً مع حكوماتها، على غرار الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت وحزب العدالة والتنمية في المغرب، فإنها تميل إلى الموقف الطموح والندفع.

أما التحدي الثاني الذي يواجهه الإسلاميون المشاركون فيتمثل في إيجاد توازن مستدام وعملي بين متطلبات المشاركة وبين مستلزمات الالتزام الأيديولوجي. وكما أسلفنا، فإن وقائع التعددية المقيدة وهيمنة المؤسسات الحاكمة على النظام السياسي تجبر الإسلاميين على تبني مواقف وسطاً في شأن القضايا الاجتماعية الرئيسية. ومهما يكن الأمر، فإن الإسلاميين ممزقون بين هذه الحاجة وبين قناعاتهم الأيديولوجية، بالإضافة إلى الخوف الحقيقي من التضحية بالتميز بين خطابهم السياسي وبرامجهم وبين خطر تنفير قطاعات واسعة ومؤثرة من مؤيديهم. لذلك فإن هدف إيجاد توازن بين الالتزامين البراغماتي والأيديولوجي أصبح أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلاً، لأن المشاركة في الحياة السياسية الشرعية تمخضت عن نتائج غير مرضية. ويرد الإسلاميون المشاركون على ذلك من خلال طريقتين متعارضتين، يتمثل أحدهما بالتراجع عن التسويات السابقة واللجوء إلى مواقف متشددة. وقد فعلت حركة الإخوان المسلمين المصرية ذلك في البرنامج السياسي لحزبها الذي دعا إلى إقامة هيئة دينية ذات وظائف تشريعية، واستبعد، على أساس فلسفة التشريع الإسلامي، إمكانية أن يتولى قبضي أو امرأة منصب رئيس الدولة. وتمثل الطريق الآخر، الذي سار عليه حزب العدالة والتنمية في المغرب والحركة الدستورية الإسلامية في الكويت، بالانخراط في النقاش الخاص بالموكّن السياسي الضروري للحركات الإسلامية، والتقليل النسبي للبراغماتية السياسية لجهة علاقتها بالأيديولوجيا والمرجعية الإسلامية، وأولويات المشاركة السياسية. وبقدر ما تبدو مثل هذه النقاشات الواسعة مهمة بالنسبة إلى المراقبين، فإنها تخلق بيئة من الازدواجية الاستراتيجية والشك قد تكلف الإسلاميين المشاركين الكثير من فقدان التأييد.

أما التحدي الثالث الذي يواجهه الإسلاميين المشاركون فيتمثل في إعادة التفكير في العلاقة بين مكوناتهم الدينية والسياسية، وبناء عليه، استنباط أفضل البنى الممكنة لتنظيمها في شكل مؤسساتي. وقد حدا فتح فرص المشاركة خلال العقود القليلة الماضية ببعض الحركات الإسلامية إلى البدء في عملية فصل وظيفي بين الدين والسياسة، كما اتضح ذلك من خلال إنشاء أحزاب وجبهات ونقابات سياسية، تعتبر مستقلة من الناحية المؤسسية عن الحركات الدينية. وقد أتاح مثل هذا الفصل للإسلاميين المشاركين الفرصة للسعي من أجل تحقيق أهدافهم السياسية بحرية أكبر.

بالرغم من ذلك، ومع تضاؤل فرص المشاركة السياسية، لم يعد واضحاً تماماً ما إذا كان

فصل النشاطات السياسية عن الدينية، مكسباً أكثر منه خسارة. تتزامن إعادة التقييم الصعبة هذه لحاسن ومساوئ الفصل بين الأنشطة الدينية والسياسية، مع تطور مهم آخر. فالدعوة إلى التخلي عن السياسة تماماً والتركيز في شكل حصري على الهداية والعمل الخيري، باتت تسمع بشكل متكرر وقوي. وهذا صدئ من الماضي وإصغاء لموقف مؤسس حركة الإخوان المسلمين حسن البناء. ولو تم الالتفات إلى هذه الدعوة على نطاق واسع، فإنها ستكون نهاية المشاركة السياسية للإسلاميين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

◀ صعود الإسلاميين – تساؤلات المستقبل

ليس ثمة أجوبة سهلة على الأسئلة التي يتم طرحها دائماً في شأن الأحزاب والحركات الإسلامية المشاركة: «هل هي ملتزمة بالديمقراطية حقاً؟ وهل تزيد الديمقراطية التزامها؟» الدلائل تشير إلى إجابة غير مقنعة تقول «الأمر منوط بـ». فالالتزام بالديمقراطية من قبل الأحزاب الإسلامية وتطورها نتيجة للمشاركة هو حصيلة عملية سياسية ديناميكية.

إن كثيراً من قادة وأعضاء الأحزاب والحركات الإسلامية ملتزمون بالديمقراطية بشكل حقيقي، وربما على نحو لارجعة عنه، على أساس فردي، غير أن الكثيرين يشككون أكثر في فوائد المشاركة، لابل إن البعض يرتاب فيما إذا كانت ملائمة أصلاً. فتوازن القوة بين هذه الجماعات المختلفة، والذي يتقرر بناء على الحياة السياسية في البلد، بالإضافة إلى السياسة الداخلية للمنظمة المعنية، هو الذي سيقدر ما إذا كان الحزب أو الحركة سيظلان ملتزمين بالمشاركة الديمقراطية أم لا.

إن أثر المشاركة يُعتبر وظيفة من وظائف العملية السياسية. فقرار الأحزاب والحركات الإسلامية بالمشاركة في الحياة السياسية الشرعية لبلدانها، يُطلق مجموعة من العمليات المعقدة داخل الأحزاب والحركات المعنية، وبينها وبين أنصارها، وبالطبع بين الإسلاميين المشاركين وبين المؤسسات الحاكمة وأحزاب المعارضة العلمانية في بلدانها. وحصيلة هذه المجموعات الثلاث المختلفة من العمليات هي التي سنقرر المسار المستقبلي للإسلاميين المشاركين.

وتشير الدلائل إلى احتمال أن يختلف ذلك المسار من بلد إلى بلد ومن لاعب إلى لاعب. وفي الواقع يبدو أن المشاركة السياسية في ظروف عادية تدعم الاعتدال وتعزز الالتزام بالعملية الديمقراطية. ومن المؤسف أنه لا يمكن وصف الحياة السياسية في معظم البلدان العربية بأنها طبيعية.

وفيما لا يمكن اعتبار نتيجة المشاركة عملية تنطوي على مزيد من «الدمقرطة» والاعتدال، من الواضح أيضاً أن عدم المشاركة - سواء كانت مفروضة من الحكومات أو من اختيار قيادات

الأحزاب والحركات الإسلامية - تدفع إلى ألا تتم عملية الاعتدال . وهذه فكرة رزينة وجديرة بالتأمل من قبل الحكومات والجهات الدولية التي تساندها ، التي ترغب في زيادة العوائق أمام مشاركة الإسلاميين إلى أقصى مدى ممكن . إذ ليس الخيار هنا بين السماح للإسلاميين بالمشاركة في الحياة السياسية بشكل محفوف بالمخاطر إلى حد ما ، وبين اختفائهم من المشهد السياسي . الخيار هو بين السماح لهم بالمشاركة ، على الرغم من وجود مناطق رمادية ، مع احتمال ظهور عملية اعتدال ، وبين استبعادهم من العملية السياسية القانونية ، بما يضمن تنامي تأثير المتشددين داخل تلك الحركات ، واستمرار وجود مناطق رمادية .

◀ ملاحظات

1 - راجع ناثنان ج. براون وعمرو حمزاوي،
“The Draft Party Platform of the Egyptian Muslim Brotherhood”
أوراق كارنيغي 89 (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، يناير/ كانون الثاني 2008)

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويتناول مركز الشرق الأوسط التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتوفّر هذه المقاربة المتميزة في البلدان كافة لواضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والإجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة إستشارية مهمتها المساهمة في الأمن والإستقرار والإزدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط

2008

- الإسلاميون في السياسة: ديناميكيات المشاركة ، مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي
- حين يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، سفين بيرينت
- السلفية وسياسة التطرف في جزائر ما بعد الصراع ، أمل بوبكير .
- حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، عمرو حمزاوي .
- الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارض وليس معارضة للسياسة الأميركية، مارينا أوتاوي
ومحمد حرز الله .
- ماذا يحدث داخل جماعة الاخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب
وتداعياته، ناثن ج. براون وعمرو حمزاوي .
- الشرق الأوسط: مراحل تطوّر وتفكك النظام الإقليمي ، بول سالم .
- تقويم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رياض الخوري .
- الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، رشيد تلمساني .
- الإسلاميون السنة في لبنان: قوة صاعدة ، أميمة عبد اللطيف .

2007

- الأنظمة الحاكمة و«مأزق الملك» في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي،
مارينا أوتاوي وميشيل دن .
- الجزائر وآلة الحكم العسكري ، هيو روبرتس .
- الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين، مارينا أوتاوي وعمرو
حمزاوي .
- الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب، ناثن ج. براون .
- تقييم الإصلاح السياسي في اليمن ، سارة فيليبس .
- الدفع نحو سياسة حزبية: الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت، ناثن ج. براون .
- الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات ، سفيان العيسة .
- إعادة النظر في الإصلاح السياسي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية،
سفيان العيسة .

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :

www.CarnegieEndowment.org/pubs